

الكويتيون يرفعون سقف السحوبات على المكشوف من بطاقتهم الائتمانية

أزمة قروض أفراد جديدة بـ 400 مليون دينار.. و«المركزي» يتجه لضبطها

المبلغ يشمل فوائد سحوبات الكاش وغرامات لحالات التأخير في السداد

العدد يتفاهم ويقدر بعشرات الآلاف.. والرقابة تجهز لإصدار 6 ضوابط جديدة

الضوابط تشمل وضع حد أقصى لررسوم السحب النقدي ولرسوم التأخير في السداد

محمود فاروق

كشف مصدر مصرفي مسؤول لـ «الانباء» عن حجم المبالغ التي سحبها الكويتيون على المكشوف من خلال بطاقتهم الائتمانية التي تجاوزت 400 مليون دينار (بما يعادل 1,3 مليار دولار) للفترة منذ أكتوبر 2014 حتى مايو الماضي أي خلال ثمانية أشهر، موضحاً أن المبلغ المذكور يشمل الفوائد لسحوبات الكاش والغرامات لحالات التأخير في السداد.

وقال المصدر إن المبلغ المسحوب على المكشوف (وهو المبلغ الذي يسمح البنك للعميل بسحبه دون أن يكون هناك رصيد كاف في حساب العميل لتغطية المبلغ) يتكون من مشتريات وسحوبات كاش أجراها الكويتيون في الكويت وخارجها.

وقد المصدر عدد العملاء المعنيين بالسحوبات على المكشوف بعشرات الآلاف، رغم قيام بنك الكويت المركزي بخفض سقف السحب باستخدام البطاقات الائتمانية في 2008، حيث قامت البنوك وقتذاك بإصدار عملائها بعملية خفض السقف الائتماني (المبلغ المتاح للعميل عبر قيرزا، ماستر كارد وغيرها)، إلا أن الأمر بدأ يطفو على السطح من جديد بمبالغ مسحوبة على المكشوف تقارب مستويات ما قبل 2008.



عشرات الآلاف من الكويتيين معنيين بسحوبات الأموال على المكشوف من بطاقتهم الائتمانية

ضوابط جديدة

وفي ذات السياق، قال المصدر إن السلطات الرقابية تعكف حالياً على تطبيق ضوابط معدة للبطاقات الائتمانية التي تصدرها البنوك لعملائها بهدف التغلب على تراكم المستحقات المالية على العملاء بعد أن شهدت السحوبات على المكشوف نموا ملحوظا خلال الآونة

«التجارة»؛ فقرة قياسية في تراخيص شركات الأفراد

عاطف رمضان

بلغ إجمالي التراخيص التجارية التي أصدرتها وزارة التجارة والصناعة خلال شهر إبريل 2015 في قطاع الشركات المساهمة 7 تراخيص لشركات رئيسية مقفلة وأفرع شركات عامة ومقفلة. وحسب رصد لـ «الانباء» لإحصائية الوزارة فإن الـ 7 تراخيص، منها رخصة لشركة رئيسية مقفلة تعمل في مجال ادارة الشركات التابعة لها أو المشاركة في إدارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها وتوفير الدعم اللازم لها، و4 رخص لأفرع الشركات المساهمة العامة التي تعمل في مجال الطويات، ومطعم، وتنظيف وكوي ملابس و2 رخصة لأفرع الشركات المساهمة المقفلة التي تعمل في مجال صيرفة ومطعم.

شركات الأشخاص

وبلغ إجمالي عدد الرخص الرئيسية التي أصدرتها الوزارة لشركات الأشخاص خلال هذا الشهر 327 رخصة، منها 297 رخصة لشركات ذات مسؤولية محدودة، و22 رخصة لشركات تضامنية و8 رخص لشركات توصية بسيطة، وبلغ إجمالي أفرع الشركات الصادرة 194 رخصة. وبلغ عدد التراخيص التجارية الفردية التي وافقت الوزارة على إصدارها خلال إبريل الماضي 639 ترخيصاً في أنشطة اقتصادية مختلفة، منها 104 تراخيص في قطاع خدمات الأعمال التجارية، بتصاعد ملحوظ قدر بنسبة 352؛ مقارنة مع الشهر نفسه من العام الماضي، و18 ترخيصاً في قطاع الإعلام والتسليّة بتصاعد ملحوظ قدر بنسبة 125؛ مقارنة بشهر إبريل 2014، و47 ترخيصاً في قطاع المنتجات الحيوانية والنباتية بارتفاع قدر بـ 81؛ مقارنة بالفترة المقارنة من 2014، و22 ترخيصاً في قطاع خدمات الأعمال الحرفية بانخفاض 42؛ مقارنة بشهر إبريل 2014، و23 ترخيصاً في قطاع الإصلاحات للأعمال الحرفية بانخفاض 34؛ مقارنة بأبريل 2014، و70 ترخيصاً في قطاع الحرف البسيطة بانخفاض 22؛ مقارنة بالفترة المقارنة من العام الماضي.

التراخيص الفردية

أما عن حجم التراخيص الصادرة حسب الأنشطة بقطاع التراخيص الفردية، فقد تم تصنيف الـ 639 ترخيصاً خلال إبريل 2015 إلى أنشطة اقتصادية عديدة بلغت 15 تصنيفاً، بجانب أنشطة أخرى تعذر تصنيفها لضآلة حجمها وكثرتها، أبرزها حطاً كانت للتراخيص التجارية الفردية لنشاط توصيل الطلبات الاستهلاكية بنسبة 14؛ من جملة التراخيص، يليه نشاط استيراد وتصدير وكيل بالعمولة بنسبة 8، تليهما التراخيص التجارية لأنشطة كل من مطعم والهدايا والكماليات بنسبة 4؛ يليها التراخيص التجارية لنشاط صالون تجميل السيدات وتجارة عامة وبقالة والملابس الجاهزة بنسبة 3؛ لكل منهم، تليها التراخيص التجارية لأنشطة كل من مأكولات خفيفة ومواد غذائية وخضار وفواكه وهواتف وحقائب عامة للمباني وإيجار واستئجار الأراضي والعقارات وحلاقة للرجال بنسبة 2؛ لكل منهم، وباقي التراخيص لأنشطة أخرى تعذر تصنيفها.

بطبيعة البلاد الديموغرافية. ومن المعلوم أن البنوك تنهافت على إصدار البطاقات الائتمانية بحكم عوامل السوق والمنافسة والنمو في الطلب على التوسع في إصدارها بمنح عروض منافسة وخصومات ومميزات ساهمت بدورها في زيادة نمو الطلب على البطاقات الائتمانية إلى جانب توسع التجارة الإلكترونية التي تعتمد على استخدام هذا النوع من البطاقات.

6 وضع مثال توضيحي بالعقد بين الفقرة الزمنية والمبالغ الإضافية المترتبة على سداد المبلغ الأدنى الشهري المستحق على بطاقة الائتمان. وتحلل الكويت المرتبة الثانية خليجياً بعد السعودية، في حجم الإنفاق عبر استخدام بطاقات قيرزا، وحتى بداية العام الحالي وصل عدد مستخدمي بطاقات قيرزا في الكويت إلى 1,9 مليون مستخدم، وهو رقم مرتفع إذا ما قارناه

الأخيرة. وأوضح المصدر أن من أبرز ما ستتضمنه الضوابط المحدثة لتحل عند تطبيقها مكان الضوابط الصادرة في 2008 التي سن المتوقّع أن تصدر قبل نهاية العام، ما يلي:

1 وضع حد أقصى لرسوم السحب النقدي وحد أقصى لرسوم التأخير في السداد.

2 إشعار العميل بالتغييرات التي تطرأ على العقد وأخذ موافقته في

طاقته الإنتاجية تبلغ 250 ألف برميل يوميا منذ 1985 «أويل فويس»: مساع حثيثة لاستئناف إنتاج الوفرة

محمود عيسى

ولكن ثمة بعض الجوانب الدقيقة التي يتعين البحث فيها ولحلها. وقال الموقع إن حقل نفط الوفرة الواقع في المنطقة المقسومة بين الدولتين العضويتين في منظمة أوبك، كان يدار بصورة مشتركة بين الجانب السعودي من شركة شيفرون الأميركية والشركة الكويتية لنفط الخليج، وكما هي الأنباء الواردة من شركة شيفرون كانت الشركتان تواجهان

مشاكل كبرى على الصعيدين الفني والتشغيلي، كما كانت صيانة الحقل من المشاكل الكبرى لفترة من الوقت، على أن ما يستقطب الاهتمام يوماً بعد يوم هو الخلاف الظاهر بشأن الحقوق والأعراف التي تحكم الحقل والملكية في الحقل.

حل النزاع

وفي حين يبذل كل من الجانبين الكويتي والسعودي قصارى جهده لحل النزاع من خلال المناقشات والمباحثات، إلا أن إنتاج النفط من الحقل مازال متوقفاً، وقد بدأ إنتاج الحقل من المنطقة المقسومة والبالغة طاقته الإنتاجية 250 ألف برميل يوميا منذ عام 1985، وكانت المنطقة منذ وقت طويل موطناً للشركات النفطية الأجنبية الراغبة في الحصول على حصة في الحقل والنفط الذي يتم إنتاجه منه.

نمو متسارع

وتبذل الكويت كل ما في وسعها للتوصل إلى إجماع يؤدي إلى استئناف الإنتاج من حقل الوفرة، لاسيما أن إنتاج النفط يعتبر العمود الفقري لاقتصاد الكويت ذي النمو المتسارع، وبالتالي فإنها تحرص على الدوام على تجنب أي توتر في العلاقات مع أي من الدول الأعضاء في منظمة أوبك.

فتح حوار جديد

ويبدو أن الهدف الواضح لمؤسسة البترول الكويتية والمتنقل في إنتاج 4 ملايين برميل يوميا على الأقل من حقل الوفرة جعلها مهتمة إلى حد كبير بفتح أو إعادة فتح حوار مع السلطات السعودية بعد بضعة أسابيع من إجراء «الصيانة» كما أسسوها. وحتى الآن فإن الحكومة الكويتية ما زالت توقف عملية إصدار تصاريح العمل الجديدة للعاملين في المنطقة المقسومة، ولكن من يدرى؟ ربما يستمر الوضع على ما هو عليه لفترة من الزمن.

قال موقع أويل فويس أنه لما كانت الأخبار الصادرة عن شركة شيفرون الأميركية تدوي في أوساط الصناعة النفطية العالمية، فإن حقل نفط الوفرة بات يكتسب المزيد من الشعبية والاهتمام في أوساط خبراء الصناعة النفطية يوماً بعد يوم، ويمكن القول إن كلا من الجانبين الكويتي والسعودي كان واضحاً في موقفه،

صعوبات كبيرة

وعلى السطح يبدو شيفرون أنها ظلت تواجه

صعوبات كبيرة

ولكن ثمة بعض الجوانب الدقيقة التي يتعين البحث فيها ولحلها. وقال الموقع إن حقل نفط الوفرة الواقع في المنطقة المقسومة بين الدولتين العضويتين في منظمة أوبك، كان يدار بصورة مشتركة بين الجانب السعودي من شركة شيفرون الأميركية والشركة الكويتية لنفط الخليج، وكما هي الأنباء الواردة من شركة شيفرون كانت الشركتان تواجهان

صعوبات كبيرة

مشاكل كبرى على الصعيدين الفني والتشغيلي، كما كانت صيانة الحقل من المشاكل الكبرى لفترة من الوقت، على أن ما يستقطب الاهتمام يوماً بعد يوم هو الخلاف الظاهر بشأن الحقوق والأعراف التي تحكم الحقل والملكية في الحقل.

حل النزاع

وفي حين يبذل كل من الجانبين الكويتي والسعودي قصارى جهده لحل النزاع من خلال المناقشات والمباحثات، إلا أن إنتاج النفط من الحقل مازال متوقفاً، وقد بدأ إنتاج الحقل من المنطقة المقسومة والبالغة طاقته الإنتاجية 250 ألف برميل يوميا منذ عام 1985، وكانت المنطقة منذ وقت طويل موطناً للشركات النفطية الأجنبية الراغبة في الحصول على حصة في الحقل والنفط الذي يتم إنتاجه منه.

نمو متسارع

وتبذل الكويت كل ما في وسعها للتوصل إلى إجماع يؤدي إلى استئناف الإنتاج من حقل الوفرة، لاسيما أن إنتاج النفط يعتبر العمود الفقري لاقتصاد الكويت ذي النمو المتسارع، وبالتالي فإنها تحرص على الدوام على تجنب أي توتر في العلاقات مع أي من الدول الأعضاء في منظمة أوبك.



الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات ش.م.ك.ع
The Kuwait Company For Process Plant Construction & Contracting k.p.s.c

توزيع أسهم المنحة

يسر

مجلس إدارة الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات ش.م.ك.ع

أن يعلن عن بدء توزيع أسهم المنحة

للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31

الموافق عليها من الجمعية العامة العادية والغير العادية

التي عقدتا يوم الإثنين الموافق 2015/5/11 على النحو التالي:

أسهم منحة بنسبة

10%

أي بواقع 10 اسهم لكل 100 سهم

وذلك اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق 2015/6/16 للمساهمين المقيدين في سجلات

الشركة بتاريخ يوم الأحد الموافق 2015/6/14.

لذا يرجى من المساهمين الكرام مراجعة السادة / الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ

الأوراق المالية - الكائنة في منطقة الشرق - شارع الخليج العربي - برج أحمد - بجانب

المستشفى الأميري - الدور الخامس - هاتف: 22464585 خلال أوقات العمل الرسمية.

الشويخ الصناعية - شارع المخفر - قسيمة ب

ص ب، 3404 الصفاة، 13035 الكويت

تليفون: 1827000 - فاكس: 24911804

www.kcpc.com.kw

مجلس الإدارة